



أوراق علمية
(202)



بيان الإفك في نسبة الأنبياء إلى الشرك

-آدم عليه السلام أنموذجًا-
(2)

إعداد
السيد عبد العزيز السليماني
باحث بمركز سلف للبحوث والدراسات

009665 565 412 942 جوال سلف



SALALFCENTER



salafcenter3@gmail.com



SALALFCENTER

نذكر في هذه الورقة المذهب الثاني الذي يرى أن قول الله تعالى: {فَلَمَّا آتَاهُمَا صَاحِبًا جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا فَتَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ} [الأعراف: 190] فيه نسبة الشرك إلى آدم عليه السلام، وهذا مذهب ضعيف قررنا في الورقة السابقة بطلانه ووجه إيرادنا له الآن هو الرد عليه وإظهار وجوه ضعفه وتوضيح بطلانه وسنورد أدلتهم، وناقشها على ضوء الكتاب والسنة وأسس النقد العلمي.

فنقول: نُسب إلى السلف زوراً وبهتاناً إجراء هذه الآية في قصة آدم وحواء على ظاهرها، وبناء عليه فقد نسبوا للسلف القول بشرك آدم وحواء عليهما السلام أو إلى أحدهما، وزعموا أن المراد بالآية عند السلف: أن آدم وحواء عليهما السلام قد وقعا في الشرك؛ وأن النسبة هنا متوجهة إليهما أصالة لا إلى ذريتهما، وبعد أن اتفق أصحاب هذا الرأي على نسبة الشرك إلى آدم وحواء أو أحدهما اختلفوا في ماهية هذا الشرك الذي وقعوا فيه إلى عدة أقوال وهي:

القول الأول: منهم من قال: إنه شرك في التسمية، ولم يكن شركاً في العبادة.

وهذا القول قد روي عن ابن عباس رضي الله عنهما، فقد قال في تفسير الآية: "لما تغشاها آدم حملت، فأتاها إبليس فقال: إني صاحبكما الذي أخرجتكما من الجنة، لتطيعني أو لأجعلن له قرني أيل، فيخرج من بطنك فيشقه، ولأفعلن، ولأفعلن، يخوفها، سمياه عبد الحارث. فأبيا أن يطيعاه فخرج ميتاً، ثم حملت فأتاها فقال مثل قوله، فأبيا أن يطيعاه فخرج ميتاً، ثم حملت فأتاها فذكر لها، فأدركهما حب الولد فسمياه عبد الحارث؛ فذلك قوله: {جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا}"⁽¹⁾. وقالوا: إن مثل هذا لا يقال بالرأي، بل له حكم الرفع؛ لأنه من الغيب الذي لا يعلم إلا بالوحي"⁽²⁾.

وقد روي هذا القول عن: قتادة⁽³⁾، وسعيد بن جبير⁽¹⁾، والسدي⁽²⁾، وهو اختيار ابن جرير الطبري⁽³⁾، بل وقد نقل الطبري إجماع المفسرين على هذا التفسير فقال: "وأولى

(1) ينظر: تفسير ابن أبي حاتم (5/ 1634) رقم (3654).

(2) ينظر: روح المعاني، للآلوسي (9/ 185).

(3) أخرجه عبد الرزاق في تفسيره (2/ 245)، وابن جرير في تفسيره (6/ 145).

القولين بالصواب قول من قال: عنى بقوله: {فَلَمَّا آتَاهُمَا صَالِحًا جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا} في الاسم لا في العبادة، وأن المعنى بذلك آدم وحواء لإجماع الحجة من أهل التأويل على ذلك⁽⁴⁾، وهو قول أبي المظفر السمعاني⁽⁵⁾، وابن عطية⁽⁶⁾، وابن الجوزي⁽⁷⁾، والسيوطي⁽⁸⁾، والآلوسي⁽⁹⁾.

القول الثاني: أنه كان شركاً في الطاعة، ولم يكن شركاً في العبادة.

وهذا مروى أيضاً عن: ابن عباس رضي الله عنهما⁽¹⁰⁾، وقتادة⁽¹¹⁾.

القول الثالث: أن الذي وقع في الشرك حواء لا آدم عليه السلام، فلم يشرك آدم قط.

وقد تأول مجيء قوله تعالى: {جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا} بصيغة التثنية بأنه قد يسند فعل الواحد إلى الاثنين، بل إلى جماعة، وهو شائع في كلام العرب، وهذا قول القنوجي⁽¹²⁾.

هذا مختصر قول أصحاب هذا المذهب، ففيه التصريح بنسبة الشرك إلى آدم وحواء أو حواء وحدها دون آدم، وإن اختلفوا في نوع هذا الشرك الذي وقعا فيه.

(1) أخرجه ابن جرير في تفسيره (6/ 146).

(2) أخرجه ابن جرير في تفسيره (6/ 146)، وابن أبي حاتم في تفسيره (5/ 1634).

(3) تفسير ابن جرير الطبري (6/ 147).

(4) تفسير الطبري (10/ 629).

(5) تفسير السمعاني (2/ 239).

(6) المحرر الوجيز (2/ 487).

(7) زاد المسير (3/ 231).

(8) تفسير الجلالين (1/ 223)، والإتقان (1/ 280).

(9) روح المعاني (9/ 189).

(10) أخرجه ابن جرير في تفسيره (6/ 145).

(11) أخرجه ابن جرير في تفسيره (6/ 145)، وابن أبي حاتم في تفسيره (5/ 1634).

(12) نقله عنه المباركفوري في تحفة الأحوذى (8/ 367).

وقد استدل القائلون بهذا المذهب الذي يقول: إن المراد من الآية آدم وحواء عليهما السلام بأربعة أدلة، وهي:

1- إجماع الحجة من أهل التأويل على أن المعنى بالآية آدم وحواء، كما نقل ذلك الطبري رحمه الله كما سبق.

2- حديث سُمْرَةَ بنِ جُنْدُبٍ رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لَمَّا حَمَلَتْ حَوَّاءُ طَافَ بِهَا إِبْلِيسُ، وَكَانَ لَا يَعِيشُ لَهَا وَوَلَدٌ، فَقَالَ: سَمِيَهُ عَبْدَ الْحَارِثِ فَإِنَّهُ يَعِيشُ، فَسَمَّوْهُ عَبْدَ الْحَارِثِ فَعَاشَ، وَكَانَ ذَلِكَ مِنْ وَحْيِ الشَّيْطَانِ وَأَمْرِهِ»⁽¹⁾.

3- أثر ابن عباس رضي الله عنهما في تفسير الآية، قال: "فلما تغشاها آدم حملت حملا خفيفا، أتاهما إبليس فقال: إني صاحبكما الذي أخرجتكما من الجنة، لتطيعني أو لأجعلن له قَرْنِي أيل؛ فيخرج من بطنك فيشقه، ولأفعلن ولأفعلن يخوفها، سمياه عبد الحارث. فأبيا أن يطيعاه، فخرج ميتة. ثم حملت -يعني الثانية- فأتاهما أيضا، فقال: أنا صاحبكما الذي فعلت ما فعلت، لتفعلن أو لأفعلن ولأفعلن يخوفها، فأبيا أن يطيعاه فخرج ميتة. ثم حملت الثالثة فأتاهما أيضا فذكر لها، فأدركها حب الولد، فسمياه: عبد الحارث. فذلك قوله: {جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا}⁽²⁾.

4- الدليل اللغوي؛ فقد استدل أصحاب هذا القول بأن قوله تعالى: {جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا} جاء بصيغة التثنية، فالمراد إذن آدم وحواء عليهما السلام، ولو كان المراد ذريتهما لعبر بصيغة الجمع.

هذه هي الأدلة التي ذكرها أصحاب هذا المذهب، وقد قررنا في الجزء الأول أن هذا المذهب ضعيف، وأن الراجح هو أن الشرك لا يصحُّ نسبه إلى آدم وحواء عليهما السلام، وأن الآية إما أنها نسبت إليهما الشرك وعن الذرية، أو أنها لم تنسب الشرك إلا إلى الذرية، واستدلنا على ذلك بجملة من الأدلة، ومن معالم صحة القول أن يمكن

(1) أخرجه أحمد (20117)، والترمذي (3077)، وسيأتي بيان ضعفه.

(2) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (5/ 1634) رقم (8654).

دفع الإيرادات عليه، والإجابة عن أدلة القول الآخر، وستتم مناقشة أدلة هذا المذهب في الأوجه الآتية:

الوجه الأول: الجواب على نقل الإجماع:

إن الإجماع هنا لا يصح بحال، وهذا يتضح بجلاء إذا علم منهج ابن جرير في التعبير بلفظ الإجماع، فلا ين جري رأي خاص في معنى الإجماع، فهو يرى أن الإجماع ينعقد بقول الأكثرين، ولا يعتد بمخالفة الواحد والاثنين، ويعده شذوذاً⁽¹⁾، وأما الجمهور من العلماء فإن الإجماع لا ينعقد عندهم إذا كان في المسألة قول آخر، ولو كان القائل به واحداً⁽²⁾، وبهذا تعرف أن ما يحكيه ابن جرير من الإجماع إنما يعني به قول الجمهور في الغالب، وعليه فلا يصح دعوى الإجماع في تأويل هذه الآية⁽³⁾.

الوجه الثاني: أن حديث سمرّة بن جندب رضي الله عنه حديث ضعيف لا يصح مرفوعاً:

فقد أخرجه أحمد والترمذي وغيرهما من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث، وابن أبي حاتم⁽⁴⁾ والطبراني⁽⁵⁾ وابن عدي⁽⁶⁾ وغيرهم من طريق شاذ بن فياض - وسماه ابن أبي حاتم هلال بن فياض⁽⁷⁾ -، كلاهما عن عمر بن إبراهيم، عن قتادة، عن الحسن البصري، عن سمرّة به مرفوعاً.

-
- (1) ينظر: اللمع للشيرازي (2/ 704)، والبرهان لإمام الحرمين (1/ 721)، والعدة لأبي يعلى (4/ 1119)، وروضة الناظر لابن قدامة (2/ 473).
- (2) انظر: شرح اللمع (2/ 704)، وكشف الأسرار (3/ 245)، والإحكام للآمدي (1/ 235)، والتمهيد، لأبي الخطاب (3/ 260-261).
- (3) ينظر: التحقيق فيما نسب لآدم وحواء في قوله تعالى جعل له شركاء (ص: 20).
- (4) تفسير ابن أبي حاتم (5/ 1631).
- (5) المعجم الكبير (7/ 215).
- (6) الكامل في الضعفاء (5/ 43).
- (7) قال ابن كثير في تفسيره (2/ 286): "وشاذ هو هلال، وشاذ لقبه".

وقال الترمذي: "حسن غريب، لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث عمر بن إبراهيم، عن قتادة. ورواه بعضهم عن عبد الصمد ولم يرفعه"⁽¹⁾. وصححه الحاكم⁽²⁾.

والحديث لا يصح مرفوعاً، وهو معلول من أوجه:

العلة الأولى: أنه من رواية عمر بن إبراهيم، وهو العبدى أبو حفص البصري صاحب الهروي، وهو ضعيف في روايته عن قتادة، قال الإمام أحمد: "يروى عن قتادة أحاديث مناكير يخالف". وقال ابن عدي: يروي عن قتادة أشياء لا يُوافق عليها، وحديثه خاصة عن قتادة مضطرب". وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "يخطئ ويخالف"، وذكره في الضعفاء فقال: "كان ممن يتفرد عن قتادة بما لا يشبه حديثه؛ فلا يعجبني الاحتجاج به إذا انفرد، فأما فيما روى عن الثقات فإن اعتبر به معتبر لم أرَ بذلك بأساً"⁽³⁾.

العلة الثانية: أن الحديث قد رُوي من قول سمرة رضي الله عنه موقوفاً عليه.

أخرجه ابن جرير⁽⁴⁾ من طريق معتمر وابن عليّة -فرّقهما-، عن سليمان التيمي، عن أبي العلاء يزيد بن عبد الله بن الشخير، عن سمرة رضي الله عنه أنه حدث: أن آدم عليه السلام سمى ابنه عبد الحارث... وهو أثر صحيح.

وأخرجه الطبراني⁽⁵⁾ من طريق قتادة، عن يزيد بن عبد الله بن الشخير، عن سمرة رضي الله عنه قال: سمياه عبد الحارث، في قوله: {فَلَمَّا آتَاهُمَا صَالِحًا جَعَلْنَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا فَتَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ}.
 الله عَمَّا يُشْرِكُونَ}.

العلة الثالثة: أن في سماع الحسن من سمرة خلافاً مشهوراً بين علماء الحديث، ثم هو مدلس ولم يصرح في هذا الحديث بسماعه من سمرة، قال الذهبي: "كان الحسن كثير التدليس؛ فإذا قال في حديث: (عن فلان) ضَعُفَ احتجاجه"⁽¹⁾.

(1) السنن (3077).

(2) المستدرک (2/ 594).

(3) انظر: تهذيب التهذيب (7/ 373).

(4) تفسير الطبري (6/ 144).

(5) مسند الشاميين (4/ 83).

العلة الرابعة: أن الحديث قد روي عن أبي بن كعب رضي الله عنه من قوله، وهذا يدل على أن أصله من الإسرائيليات المتلقفة عن مسلمة أهل الكتاب.

وقد أخرج أثر أبي ابن أبي حاتم⁽²⁾ من طريق قتادة، عن مجاهد، عن ابن عباس، عن أبي بن كعب قال: "لما حملت حواء أتاها الشيطان فقال: أتطيعيني ويسلم لك ولدك؟ سميه: عبد الحارث، فلم تفعل، فولدت فمات، ثم حملت فقال لها مثل ذلك فلم تفعل، ثم حملت الثالث فجاءها فقال: إن تطيعيني يسلم وإلا فإنه يكون بهيمة، فهبيهما فأطاعاه".

العلة الخامسة: أن الحسن نفسه فسّر الآية بغير هذا، فلو كان هذا عنده عن سمرة مرفوعاً لما عدل عنه، وقد فسر قوله تعالى: {جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا} فقال: "كان هذا في بعض أهل الملل ولم يكن بآدم"⁽³⁾، وعنه قال: "عُنِيَ بهذا ذرية آدم من أشرك منهم بعده"⁽⁴⁾، وعنه قال: "هم اليهود والنصارى رزقهم الله أولاداً، فهودوا ونصروا"⁽⁵⁾، وقد ذكر ذلك الحافظ ابن كثير من طرق عنه، ثم قال: "وهذه أسانيد صحيحة عن الحسن رضي الله عنه أنه فسر الآية بذلك، وهو من أحسن التفاسير وأولى ما حُمِلَتْ عليه الآية، ولو كان هذا الحديث عنده محفوظاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما عدل عنه هو ولا غيره، ولا سيما مع تقواه لله وورعه، فهذا يدل على أنه موقوف على الصحابي، ويحتمل أنه تلقاه من بعض أهل الكتاب من آمن منهم، مثل كعب أو وهب بن منبه، وغيرهما"⁽⁶⁾.

الوجه الثالث: أن أثر ابن عباس رضي الله عنهما أثرٌ ضعيف:

-
- (1) ميزان الاعتدال (2/ 281).
 - (2) تفسير ابن أبي حاتم (5/ 1633). وفي إسناده سعيد بن بشير الأزدي أبو عبد الرحمن وهو ضعيف، انظر: التقريب (1/ 284).
 - (3) أخرجه ابن جرير في تفسيره (6/ 147).
 - (4) أخرجه عبد الرزاق في تفسيره (2/ 245)، وابن جرير في تفسيره (6/ 147).
 - (5) أخرجه ابن جرير في تفسيره (6/ 147).
 - (6) تفسير ابن كثير (2/ 286).

فهذا الأثر مداره على خصيف بن عبد الرحمن الجزري أبي عون، وهو سيئ الحفظ، وقد ضعفه أئمة الحديث كأحمد بن حنبل، ويحيى بن سعيد القطان⁽¹⁾، وقال أبو حاتم الرازي: "خصيف صالح يخلط"، وتكلم في سوء حفظه⁽²⁾، وقال النسائي: "ليس بالقوي"⁽³⁾، وقال ابن حبان: "كان يخطئ كثيرا فيما يروي، وينفرد عن المشاهير بما لا يتابع عليه"⁽⁴⁾، وقال ابن حجر: "صدوق سيئ الحفظ، خلط بآخره، ورمي بالإرجاء"⁽⁵⁾.

وفي السند أيضا شريك بن عبد الله النخعي، قال فيه الحافظ ابن حجر: "صدوق يخطئ كثيرا، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة"⁽⁶⁾.

وهذا الأثر في قصة آدم أخذه ابن عباس -فيما يظهر- عن أهل الكتاب، ثم تلقفه عن ابن عباس جماعة من أصحابه، قال ابن كثير الله: "وقد تلقى هذا الأثر عن ابن عباس جماعة من أصحابه، كمجاهد، وسعيد بن جبير، وعكرمة. ومن الطبقة الثانية: قتادة، والسدي، وغير واحد من السلف، وجماعة من الخلف، ومن المفسرين من المتأخرين جماعات لا يحصون كثرة، وكأنه -والله أعلم- أصله مأخوذ من أهل الكتاب؛ فإن ابن عباس رواه عن أبي بن كعب، كما رواه ابن أبي حاتم⁽⁷⁾ عن قتادة، عن مجاهد، عن ابن عباس، عن أبي بن كعب قال: (لما حملت حواء أتاها الشيطان، فقال لها: أتطيعيني ويسلم لك ولدك؟ سميه عبد الحارث، فلم تفعل، فولدت فمات، ثم حملت، فقال لها مثل ذلك، فلم تفعل. ثم حملت الثالث فجاءها فقال: إن تطيعيني يسلم، وإلا فإنه يكون بهيمة، فهيبهما فأطاعا). وهذه الآثار يظهر عليها -والله أعلم- أنها من آثار أهل الكتاب... وأما نحن فعلى مذهب الحسن

(1) ينظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (3/ 403)، والكامل في الضعفاء (3/ 523).

(2) الجرح والتعديل (3/ 404).

(3) الضعفاء والمتروكين (ص: 98).

(4) المجروحين (1/ 287).

(5) تقريب التهذيب (ص: 297).

(6) تقريب التهذيب (ص: 297).

(7) تفسير ابن أبي حاتم (5/ 1633) رقم (8653).

البصري رحمه الله في هذا، والله أعلم، وأنه ليس المراد من هذا السياق آدم وحواء، وإنما المراد من ذلك المشركون من ذريته؛ ولهذا قال الله: {فَتَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ} (1).

ويبين الشيخ ابن عثيمين رحمه الله أنها قصة مكذوبة، وإن صحت فإنها من الإسرائيليات، فقال: "أما القصة التي تروى عن ابن عباس.. فإن هذه القصة قصة مكذوبة ليست بصحيحة، وحتى إن صحت عن ابن عباس فإنه رضي الله عنه ممن عرفوا بالأخذ من بني إسرائيل، فتكون هذه القصة من الإسرائيليات" (2)، وقال ابن جبرين رحمه الله: "هذه القصة لم تثبت مرفوعة، وإذا كانت موقوفة على بعض الصحابة فإنهم أخذوها من كتب بني إسرائيل، وعن قصاصهم، ولم يثبتوا، واعتقدوا أن هذا تفسيرها الحق" (3).

ثم إن بعض تلامذة ابن عباس رضي الله عنه الذين نقلوا عنه هذا القول قالوا بخلافه، ومنهم عكرمة مولى ابن عباس رضي الله عنه، قال النحاس: "روي عن عكرمة أنه قال: لم يخص بهذا آدم وحواء وحدهما. والتقدير على هذا: الجنس كله، أي: خلق كل واحد منكم {مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا} أي: من جنسها زوجها، {فَلَمَّا تَغَشَّاهَا} على الجنس كله، وكذا {دَعَا} ويراد به الجنس الكافران، ثم حمل {فَتَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ} به على معنى الجميع. فهذا أولى - والله أعلم - من أن ينسب إلى الأنبياء عليهم السلام مثل هذا" (4).

وهناك أدلة أخرى تؤيد بطلان هذه القصة غير أن ابن عباس رضي الله عنه كان يأخذ من الإسرائيليات، أهمها:

أولاً: يلزم من إثبات هذه القصة الزعم بأن آدم عليه السلام مات على الشرك، وهذا افتراء على آدم عليه السلام، وعلى الأنبياء عليهم السلام كافة؛ إذ فيه تجويز لموت الأنبياء عليهم السلام على الشرك.

(1) تفسير ابن كثير (3/ 528).

(2) شرح رياض الصالحين (4/ 588-589).

(3) السبك الفريد شرح كتاب التوحيد (2/ 386).

(4) معاني القرآن (3/ 116). وينظر: تنزيه آدام مما نسب إليه من الشرك الجلي (ص: 88).

يقول الشيخ ابن عثيمين: "لو كانت هذه القصة في آدم وحواء لكان حالهما إما أن يتوبا من الشرك أو يموتا عليه، فإن قلنا: ماتا عليه كان ذلك أعظم.. فمن جوز موت أحد من الأنبياء عليهم السلام على الشرك فقد أعظم الفرية، وإن كان تابا من الشرك فلا يليق بحكمة الله وعدله ورحمته أن يذكر خطأهما ولا يذكر توبتهما منه، فيمتنع غاية الامتناع أن يذكر الله الخطيئة من آدم وحواء وقد تابا، ولم يذكر توبتهما"⁽¹⁾.

ثانياً: أن آدم عليه السلام كان أعرف إبليس وعداوته الشديدة له، فكيف يكرر خطأه ويطيعه في معصية الله؟!

يقول ابن العربي: "فإن آدم وحواء -وإن كان غرهما بالله الغرور- فلا يلدغ المؤمن من جحر مرتين، وما كانا بعد ذلك ليقبلا له نصحا ولا يسمعا منه قولاً"⁽²⁾، ويقول الشيخ ابن عثيمين: "في هذه القصة أن الشيطان جاء إليهما وقال: أنا صاحبكما الذي أخرجتك من الجنة. وهذا لا يقوله من يريد الإغواء، وإنما يأتي بشيء يقرب قبول قوله، فإذا قال: أنا صاحبكما الذي أخرجكما من الجنة، فسيعلمان علم اليقين أنه عدو لهما، فلا يقبلان منه صرفاً ولا عدلاً"⁽³⁾، ويقول الشيخ الغنيمان: "هذا من العجب! فهل يعقل أن آدم الذي هو أكمل الخلق عقلاً، وعقول أبنائه بالنسبة إليه ضعيفة، أنه يأتيه الشيطان، ويقول له: أنا صاحبك الذي أخرجتك من الجنة، وسأفعل وأفعل، ويطيعه ويصدقه؟! هذه من الأمور الممتنعة"⁽⁴⁾.

ثالثاً: وردت في القصة نصوصٌ تفيد تصديق آدم بقدرته إبليس على الخلق، وهذا شرك في الربوبية، لا يقع فيه من كان ضعيف الإيمان، فكيف بني مكلّم؟!

يقول الشيخ ابن عثيمين: "إن في قوله -أي: الشيطان- في هذه القصة: (لأجعلن له قرني أيل) إما أن يصدقا أن ذلك ممكن في حقه؛ فهذا شرك في الربوبية؛ لأنه لا يقدر على

(1) القول المفيد على كتاب التوحيد (3/ 86)، وينظر: المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد (2/ 1062).

(2) أحكام القرآن (2/ 355). وينظر: السبك الفريد شرح كتاب التوحيد (2/ 385).

(3) القول المفيد على كتاب التوحيد (3/ 85).

(4) ينظر: المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد (2/ 1060).

ذلك إلا الله، أو لا يصدقا؛ فلا يمكن أن يقبلا قوله، وهما يعلمان أن ذلك غير ممكن في حقه⁽¹⁾، كما أنه ليس من المعقول أن الشيطان يأتي إلى آدم وحواء، ويهددهما يقول: سأجعل له قرن أيل، فهذا لا ينطلي على آحاد الناس، فكيف يغتر به أكملهم وهو أبوهم؟!⁽²⁾.

رابعًا: خص الله تعالى آدم بتعليمه الأسماء كلها، والمراد بالأسماء كلها - كما قال الألويسي - أسماء الأشياء علوية أو سفلية⁽³⁾، قال ابن تيمية: "إن الله علمه أسماء كل شيء، وهذا هو قول الأكثرين، كابن عباس وأصحابه؛ قال ابن عباس: (علمه حتى الفسوة والفسية، والقصعة والقصيعة)، أراد: أسماء الأعراض والأعيان، مكبرها ومصغرها. والدليل على ذلك ما ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم قال في حديث الشفاعة: «إن الناس يقولون: يا آدم، أنت أبو البشر، خلقك الله بيده، ونفخ فيك من روحه، وعلمك أسماء كل شيء»⁽⁴⁾. وأيضاً قوله: {الْأَسْمَاءُ كُلُّهَا} لفظ عام مؤكد؛ فلا يجوز تخصيصه بالدعوى⁽⁵⁾.

ولا شك في أن إبليس من ضمن هذه الأسماء على القول بأن من أسمائه: الحارث، فمن الثابت أن آدم عليه السلام كان من أشد الناس معرفة بإبليس، وكان عالماً بجميع الأسماء، كما قال تعالى: {وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا} [البقرة: 31]، فلا بد أن يكون قد علم أن اسم إبليس هو الحارث، فمع العداوة الشديدة التي بينهما، ومع علمه بأن اسم إبليس الحارث، كيف يسمي ولده بعبد الحارث؟! وكيف ضاقت عليه الأسماء بحيث لم يجد سوى هذا الاسم؟!⁽⁶⁾.

(1) القول المفيد على كتاب التوحيد (3/ 86)، وينظر: المحاورات لطلب الأمر الرشيد (2/ 1060-1061).

(2) المحاورات لطلب الأمر الرشيد (2/ 1065).

(3) روح المعاني (1/ 319).

(4) أخرجه البخاري (4476)، ومسلم (475) من حديث أنس رضي الله عنه.

(5) مجموع الفتاوى (7/ 94).

(6) انظر: تفسير اللباب، لابن عادل (8/ 418).

أيضًا لو أن أحدنا حصل له ولد، فجاءه إنسان ودعاه إلى أن يسمي ولده بهذا الاسم؛ لزره وأنكر عليه أشد الإنكار، فآدم عليه السلام مع نبوته وعلمه الكثير الذي حصل من قوله: {وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا} وتجاربه الكثيرة التي حصلت له بسبب الزلة لأجل وسوسة إبليس، كيف لم يتنبه لهذا القدر المنكر؟!⁽¹⁾.

خامسًا: لم يأت ذكر للشيطان في الآية، فلو كان هو المتسبب في التسمية لجرى له ذكر، فلمقام مقام التحذير من الانخداع بوسوسة إبليس؛ كما نص في واقعة الأكل من الشجرة على أنه كان بوسوسة الشيطان: {فَوَسْوَسَ لَهُمَا الشَّيْطَانُ} [الأعراف: 20]؛ ليحذر أبناء آدم وحواء من وسوسة الشيطان لهم، ولو كانت التسمية من وحي الشيطان ووسوسته لنصَّ عليها تحذيرًا لأبناء آدم، كما نصَّ على ذلك في واقعة الأكل من الشجرة⁽²⁾.

قال الرازي في تفسير قوله تعالى: {أَيُّشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ} [الأعراف: 191]: "هذا يدل على أن المقصود من الآية: الرد على من جعل الأصنام شركاء لله تعالى، ولم يجر لإبليس اللعين في هذه الآية ذكر... ولو كان المراد إبليس لقال: أيشركون من لا يخلق؟! لأن العاقل إنما يذكر بصيغة (من) لا بصيغة (ما)"⁽³⁾.

سادسًا: ومما يقدر أيضا في هذه القصة كون الشيطان اسمه: الحارث، هذا يحتاج إلى إثبات عن النبي صلى الله عليه وسلم، وليس في هذا شيء يثبت، وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «خير الأسماء: عبد الله وعبد الرحمن، وأصدقها: حارث وهمام»⁽⁴⁾، ولو كان الشيطان اسمه الحارث لما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا، ولا

(1) ينظر: تفسير اللباب، لابن عادل (8/ 418).

(2) ينظر: عصمة الأنبياء عليهم السلام، لمحمد أبو النور الحديدي (ص: 248).

(3) تفسير الرازي (70/ 15). وينظر: تفسير اللباب، لابن عادل (8/ 418).

(4) رواه أحمد (19032)، وأبو داود (49 50)، وصححه ابن تيمية في المجموع (7/ 43، 14/

295)، وابن القيم في زاد المعاد (2/ 305).

جعل التسمية به جائزة في قوله: «أصدقها حارث»، فيجوز أن يسمى الإنسان ولده حارثاً أو هماماً؛ لأن الحارث هو العمل، والهـم هو عمل القلب⁽¹⁾.

الوجه الرابع: الجواب على الاستدلال اللغوي بأن قوله تعالى: {جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا} جاء بصيغة التثنية، ولو كان المقصود المشركين لعبر بصيغة الجمع:

أجاب الرازي عن هذا الاعتراض بأن التثنية هي لجنس الذكر و لجنس الأنثى؛ "لأن ولده قسمان: ذكر وأنثى، فقوله: {جَعَلَا}، المراد منه الذكر والأنثى، مرة عبر عنهما بلفظ التثنية لكونها صنفين ونوعين، ومرة عبر عنهما بلفظ الجمع، وهو قوله تعالى: {فَتَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ}"⁽²⁾.

ويتلخص من هذه الورقة بجزأيا أن نسبة الشرك إلى آدم عليه السلام قول باطل، فيه كثير من الأخطاء المنهجية والعلمية كما بينا، وكانت المشكلة في اعتمادهم على تفسيرات خاطئة، وأحاديث واهية معلولة، ومتى ما أناخ الإنسان قلبه عند الأدلة المحكمة عرف الحق، والأدلة الصحيحة الصريحة تؤكد أن الأنبياء معصومون من الوقوع في الشرك، وأنهم لا يمكنهم أن يموتوا على الشرك، وقد تم تقرير نفي الشرك عن آدم بأدلته، والرد على من نسب الشرك إليه.

وصلى الله وسلم على نبيينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

(1) شرح فتح المحيد، لعبد الله الغنيمان، دروس صوتية مفرغة، الدرس (115). وينظر: المسائل العقديّة

المتعلقة بآدم عليه السلام (ص: 81).

(2) مفاتيح الغيب (15/ 428-429).